التعليل الصوتي لقلب الواو همزة في العربية: دراسة موازنة بين القدماء والمحدثين

أ.م. ناهدة غازي علوان التميمي
جامعة بغداد، كلية التربية للعلوم الصرفة (ابن الهيثم)، العراق
nahidaaltimimy@gmail.com

Phonological Justification for the Transformation of (Waw) into (Hamza) in Arabic: A Comparative Study between Ancient and Modern Scholars

Asst. Prof. Nahida Ghazi Alwan Al-Tamimi
University of Baghdad, College of Education for Pure Science (Ibn Al-Haitham), Iraq
nahidaaltimimy@gmail.com

الملخص

زخر الدرس الصوتي القديم بالتعليل الصوتي للظواهر الصوتية كافّة ومنها ظاهرة تحقيق الهمزة أو تخفيفها، وعلى الرغم من ذلك جاء هذا التعليل مقتصرا عند الوصف كثيرا بدلا من إظهار العلاقات الصوتيَّة التي تقف وراء ظهور التحقيق أو التخفيف في الهمزة، ومن ثمّ اتّجه الدرس الصوتي الحديث اتجاها جديدا في التعليل لظاهرة الهمز تحقيقا أو تخفيفا. ولذا جاء هذا البحث لبيان مواطن الاتفاق والافتراق بين القدماء والمحدثين في التعليل الصوتي للهمز في العربية. ولكثرة مسائل الهمزة بين التحقيق والتخفيف اقتصر بحثنا عند التعليل الصوتي لتحقيق الهمزة المنقلبة من الواو على وفق ما جاء لدى القدماء، أما المحدثين فلم يقبلوا بحصول القلب والإبدال بين الهمزة والواو لاختلافهما في المخرج والصفة فنحو في تعليلاتهم لما ظاهره قلب للواو همزة منحى جديدا يعارض تعليلات القدماء . لكن المحدثين أنفسهم لم يجمعوا على علل بعينها عند توجيههم ظهور الهمزة بدل الواو في كثير من المفردات العربية بل تشعبت أقوالهم في تعليلاتهم لما جرى من تحقيق للهمزة تلك المفردات، هل حصل تحقيق الهمز فيها بقلب الواو همزة كما ذكر القدماء أم بسقوط الواو من التشكيل المقطعي للمفردات واجتلاب الهمزة قاعدة لتصحيح المقطع الصوتي كما قال المحدثون؟

Abstract:

Classical phonetics was replete with phonetic explanations for all phonetic phenomena, including the phenomenon of the hamza being pronounced or softened. However, these explanations were often limited to description rather than revealing the phonetic relationships underlying the pronunciation or softening of the hamza. Consequently, modern phonetics has taken a new direction in analyzing the phenomenon of the hamza, whether pronounced or softened. Therefore, this research aims to clarify the points of agreement and disagreement between classical and modern phonetic explanations of the hamza in Arabic

Due to the abundance of issues concerning the hamza between its realization and softening, our research in the phonetic explanation of the realization of the hamza that is transformed from the waw was limited to what came with the ancients. As for the moderns, they did not accept the occurrence of the transformation and substitution between the hamza and the waw because of their difference in articulation and attribute. So they pushed in their explanations what appears to be the transformation of the waw into a hamza a new praise that contradicts the explanations of the ancients - but the moderns themselves did not agree on a far-fetched reason when they directed the appearance of the hamza instead of the waw in many Arabic words. Rather, their statements diverged in their explanations of what happened to the realization of the hamza in those

words. Did the realization of the hamza in them transform the waw into a hamza as the ancients mentioned, or was it due to the omission of the waw from the syllabic formation of the words and the introduction of the hamza as a rule to correct the syllable as the moderns said?

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطيّبين الطّاهرين ومن صحبه بإحسان إلى يوم الدّين وبعد.

فقد حظي الدرس الصوتي في العربية بعناية علماء العربية قديما وحديثا ويتّضح هذا الاهتمام في بحثهم باب الإعلال بحثا عميقا زاخرا بالتحليل والحجاج والنقاش والردّ والترجيح. وازداد الجدل اللغوي بين القدماء والمحدثين في مسائل تحقيق الهمزة وتخفيفها؛ بعد أن تبيّن لهم أنّ مشكلة الهمزة في العربية كبيرة سواء في النحو والصرف والأصوات ولذا اختلفوا في وصفها فرأى علماء العربية القدماء أنَّ الهمزة صوت شديد مجهور، ومخرجها من أوَّل مخارج الحلق ممَّا يلي الصدر، أمَّا المحدثون فعلى الرغم من كثرة التجارب المخبرية التي تهيّأت لهم في دراستهم الهمزة نجدهم على فريقين في تحديد صفة الهمزة: الأول: يرى أنَّ الهمزة صوت شديد مهموس، والآخر: يرى أنَّ الهمزة صوت ليس بالمجهور ولا بالمهموس.

وكذا وقع الخلاف بين العرب أنفسهم في نطق الهمزة، فمنهم من يحقِّقها من دون تغيير يطرأ على النطق بها، ومنهم من يُخَفِّفُها بالحذف أو القلب أو بين بين.

ثم زاد الاهتمام لدى المحدثين بدراسة مسائل الهمز فخصوها ببحوث نافعة في كتبهم الكثيرة لا سيما في ما يتعلق بالتعليل لهذه الظاهرة، ولذا اخترنا هنا أن نبحث جانبا من التعليل الصوتي لمشكلة تحقيق الهمزة بين القدماء والمحدثين. إذ تبيّن من خلال المؤلفات الكثيرة أنّ المحدثين اتّجهوا في تعليلاتهم لظاهرة تحقيق الهمزة توجيها يختلف عمّا أثر عن القدماء، ثمّ إنهم اختلفوا في ما بينهم أيضا في هذا التعليل الجديد.

ولكثرة مسائل الهمزة محققة أو مخففة آثرنا الوقوف في بحثنا هذا عند التعليل الصوتي لنمط واحد منها هو تحقيق الهمزة المبدلة من الواو، فهذا الإبدال إنّما هو بحسب رأي القدماء؛ لأن المحدثين لم يقرّوا المبادلة بين الهمزة والألف أصلا لاختلافهما في المخرج والصفة. فجاء التعليل لهذا النمط من تحقيق الهمزة مختلفا بين القدماء والمحدثين أولا لاختلاف زاوية النظر في تحديد المشكل الصوتي، وجاء مختلفا أيضا لدى المحدثين أنفسهم الذين تعدّدت أقوالهم وتشعّبت في إعادة التحليل والتعليل لما جرى من تحقيق للهمزة في هذا النمط ، هل حدث بقلب الألف همزة كما ذكر القدماء أم بحذف الألف واجتلاب الهمزة أم غير ذلك؟ .

وقد ظهر في كتب القدماء أنّ قلب الواو همزة جاء في ثماني قواعد صرفية في أكثرها كان القلب واجبا وفي قليل منها كان جائزا أو شاذا. وتلك القواعد هي:

الأولى: إذا وقعت الواو عينا في اسم فاعل أُعلّت في فعله قلبت همزة. نحو:

قال يقول فهو (قاول) - قائل .

صام يصوم فهو (صاوم) - صائم

خاف يخاف فهو (خاوف) – خائف

وتشترك الياء مع الواو في قلبهما همزة إذا جاءتا في بناء اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف الواوي أو اليائي، قال سيبويه: "همزة قائلٍ بدلٌ من واو". ثم ذكر سيبويه أنّ علة قلب الهمزة إلى الواو في اسماء الفاعلين من الأجوف الواوي نحو (قاول - قائل) بأنّ هذا الإعلال جرى حملا "على فعله نحو يقول". يريد أن الواو أعلت بقلبها ألفا في الفعل الماضي وأصلها فيه (قوَل ، صوَم ، خوِف). وأعلت بنقل الحركة في المضارع إذ أصلها (يقوُل ، يصوُم، يخوِف). وأعلت بالحذف في الأمر فقيل: (قل، صم، خف) أعلت كذلك في أسماء الفاعلين (قائل، صائم، خائف) بقلبها همزة.

وهذه هي العلة المبرزة لدى معظم الصرفيين القدماء لتسويغ القلب هنا وهي علة الحمل على الأصل لأن الفعل يعدّ أصلا لاسم الفاعل ومن هنا صحّت عين اسم الفاعل في كلام العرب لصحتها في الفعل قال ابن السراج: " فَاعِلٌ" مِنْ "عَورتُ" إذَا قالوا: "فَاعِلٌ" غَدًا قالوا: عَاورٌ غَدًا وكذلكَ: صَائدٌ غَدًا مِنْ صَيِدَ لمّا صحتْ في الفعلِ"

وثمة علل أخرى لتوجيه تحقيق الهمزة في أسماء الفاعلين من الأفعال الجوف لكن تلك اعلل لم تلق رواجا كافيا كتعليل المبرّد وابن جني وهو أن ألف "فاعل" لما دخلت على ألف (قال، وباع) ونحوهما، التقى ألفان فحرك ثانيهما فقلب همزة لأنّ الألف إذا تحركت صارت همزة، والأصل (قاْاْل)، "فلمّا الْتَقت أَلفان والأَلفان لَا تَكُونَانِ إِلاَّ ساكنتين لزمك الْحَذف لالتقاء الساكنين أَو التحريك فَلَو حذفت لالتبس الْكَلَام وَذهب البناءُ وَصَارَ الِاسْم على لفظ الْفِعْل تَقول فيهمَا قالٌ فحرّكت الْعين لأَنَّ أَصلها الْحَرَكَة والأَلف إِذا حُرِّكت صَارَت همزَة وَذَلِكَ قَوْلك قَائِل وبائع (المنصف 280/1 وحاشية الخضري 225/3)

على حين عزا الجرجاني قلب الواو همزة هنا إلى علة التخفيف في قوله:" اسم الفاعل: قَائِل قَائِلاَنِ قَائِلُونَ، إلى آخر الوجوه، أصله: قَاوِل، قلبت الواو همزة تخفيفاً، فصار (قائل) ، ولم تقلب في (عَاوِر) كما في (عَوِرَ)، لأنه بمعنى (اعْوَرَّ) لسكون ما قبلها (المفتاح في الصرف 73.)

أما المحدثون فرضوا جميعا المقدمة التي انطلق منها القدماء وهي مسألة قلب الواو همزة فرفضوا القول بهذا القلب جملة وتفصيلا لعدم المناسبة الصوتية بين الهمزة والواو تلك المناسبة التي تسوغ حصول التعاقب والاستبدال بين الأصوات ولذا نحوا في تعليلهم تحقيق الهمزة في أمثلة أسماء الفاعلين هذه منحى جديدا قائما على حذف الواو من بنية أسماء الفاعلين واجتلاب الهمزة عوضا عنه، وعلى الرغم من ذلك نلحظ التباين والتفاوت في تعليلاتهم. إذ علَّل هنري فليش سقوط الواو هنا إلى أنَّ الصوامت الضعيفة (الواو والياء) تصبح أكثر ضعفًا وتنحو نحو الاختفاء إذا ما جاءت بين المصوتات، لا سيما إذا كان التَّالي لها مصوت من جنسها أو ما يغايرها (العربية الفصحى:41، و46)، وأنَّ مجيئها بعد فتحة طويلة يزيد هذا الموقع ضعفًا. وهذا ما ذهب إليه الدكتور شاهين الذي وصف الهمزة هنا بالنبر، فيرى

أنَّه بعدما تشكَّل المزدوج من الواو والكسرة عمد العربي إلى فصل عنصريه ليصل إلى نبر بداية المقطع الثاني (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:88)

غير أنَّ فليش لا يجعل ضعف الواو في هذا الموضع السبب الرئيس في تفسير المخالفة، بل جعل الكراهات الصوتيَّة الناجمة من عدم التوافق بين بعض الأصوات سببًا لتفسير جميع حالات التغيُّر الصوتيّ، وأنَّ وقوع الصامت (الواو) في بعض المواضع يزيد أو يخفِّف من حدَّة تأثير هذه الكراهات.

والكراهة التي أشار إليها هنري فليش الناجمة من توالي أصوات متماثلة قد سبقه ابن جنيّ إلى الكشف عنها، إذ قال: "وإنَّما كان الأصل في: قام (قَوَمَ)، وفي: خاف (خَوَفَ)، وفي: طال (طَوَلَ)، وفي: باع (بَيَعَ)، وفي: هاب (هَيَبَ)، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تُؤمَن فيه الحركة".

على حين حمل برجشتراسر إبدال الواو الهمزة إذا ما وقعت بعد ألف ممدودة إبدالا مطَّردًا إلى عرف لهجي قديم كان شائعا كثيرا وهو يرتقي إلى اللغة الساميَّة الأمّ ومازال مستعملا أيضا في اللغتين الأكديَّة والآراميَّة، وردَّ ما جاء مخالِفًا لهذا التبديل إلى الشذوذ، كما في قول بعضهم (قاوِل، وزاوِية) (التطور النحوي:49) . فكأنّ برجستراسر هنا يتابع القدماء في القول بقلب الواو همزة ويرجح تعليل الجرجاني الذي عزا هذا القلب إلى التخفيف في الاستعمال العربي الفصيح.

وحمل د رمضان عبد التواب تحقيق الهمزة هنا على اللهجات العربية بعد أن ذكر بحقيقة التباعد الصوتي بين مخرج الهمزة عن مخرج الواو إذ قال: " ولا تفسير عندنا لمثل هذا الانقلاب إلّا بمبدأ الحذلقة والمبالغة في التَّفصُّح مرّة أخرى" (مشكلة الهمزة في العربية: 141) ومعنى قوله هذا أنَّ الحجازيّ يُسَهِّل الهمزة، ففي اسم الفاعل من (سَأَلَ) مثلًا يُسْقِط الهمزة منه كما يُسقِطُها في غيره، فيظهر عن ذلك صوت انزلاقيٌّ لاختلاف الحركات التي قبل الهمزة وبعدها، ولوجود الكسرة كان الصوت الانزلاقيُّ هو الياء فيقول: (سايِل). و يكون هذا على مستوى التخاطب اليومي، أمَّا على المستوى الأدبي فإنَّه يردَّ الهمزة. ولمّا كان الشكل غير المهموز في لغة الخطاب يشبه شكل اسم الفاعل من الأفعال الجوف نحو: (بايَعَ) ردَّ اسم الفاعل من الأفعال الجوف إلى الهمز كما ردَّ ما أصله الهمز توهما أنَّ الأصل في الجوف الهمز أيضًا.

أمّ د عبد الصبور شاهين فعلل تحقيق الهمز هنا بالهروب من توالي الصوائت وهي الألف والواو والكسرة في (قاول) " ففي مثال قاول هرب الناطق من تتابع ثلاث حركات التي هي في الحقيقة (qau-il) وكان نبره لأول المقطع الثاني وسيلة للتخفيف من ثقل تتابع الحركات"

وأغرب بعض المحدثين كثيرا في التعليل لتحقيق هذه الهمزة فرأى داود عبده أنّ الحلَّ في مثل هذه المسألة وما يماثلها هو أن نعدَّ الألف همزة في الأصل، أي أنَّ (قائِل) أصلها (قَأْوِل): أي (ق ـَ ء / و ـِ ل). ثمَّ حصل قلب مكاني بين الواو والهمزة فصار التشكيل (ق ـَ و/ء ـِ ل). وبعدها سقطت شبه العلَّة الواو كما في التشكيل (ق ـَ/ء ـِ ل)، وتفاديًا لإحداث خلل في القيمة الصوتيَّة للمقطع الأوَّل أُطِيلَت العلّة القصيرة

(الفتحة)، فصار (ق ـً/ء ِـ ل). أي إنّ (قائل) بوزن (فائل) [دراسات في علم أصوات العربية:68-69.) . ويبدو أن داود عبده في قوله هذا كان متأثرا برأي برجستراشر الذي رأى أن مسألة تحقيق الهمزة في أسماء الفاعلين كان مطَّردا وقديما جدًّا في اللغات السامية (دراسات في علم أصوات العربية:68-69.) فعمم داود عبده هذا الرأي على بناء اسم الفاعل كله فرأى أن الأصل فيه هو (فأعل) لا (فاعل) . وهو قول يخالف القياس الصرفي الشائع في اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي الصحيح والمعتل على وزن (فاعل) ويحكم على الأفعال الجوف بالشذوذ حين يرى أنّ الأصل فيها هو (فأعل) ثم قلب قلبا مكانيا إلى (فعأل) ثم حذف العين وبقيت فتحتها التي مدّت فصارت ألفا فيكون (قائل) وبابه على وزن في (فائل). فضلا عن هذا يخالف عبده المنطق اللغوي العربي بإقراره أصلا ثقيلا شاذّا في بناء صرفي شائع كثيرا على ألسنة العرب. وما ذكره برجستراسر من قدم ظاهرة تحقيق الهمزة هو خاص بالأفعال الجوف فالعرب كانت تقول قديما (قائل) لا (قايل) أي إن كلام برجستراسر في عين الأفعال الجوف التي تنقلب همزة منذ القدم لا في ألفها التي زعم داود عبده أنها كانت همزة قديما.

وشكك د جواد كاظم عناد بأن يكون الهمز واجبا في أصل أمثلة اسم الفاعل من الأجوف وذلك لشيئين: أحدهما، إنَّ الصورة المقطعيَّة (ق ـً/ وِ ل) لم تكن بالوهن الذي يستدعي وجوب النبر. والآخر، إنَّ مثال (قاوِل) يُنطَق بالمزدوج (ي ِ) أي (قايل). ولهذا رأى د عناد أنّ الهمزة في مثل هذه المواضع راجع إلى حذف الواو من (قاول) وتشكّل المقطع المتمادّ إذ التشكيل هو (ق ـً/و ِ ل) وعند سقوط الواو يصبح (ق ـً/ ِ ل) والمحصل هو المقطع المتماد (ق ـً ي ل) الذي سرعان ما ينشطر إلى مقطعين وذلك باجتلاب الهمزة ، يقول الدكتور عناد: "ومن الواضح أنَّ هذا المقطع [المنتهي] بصامتين لا يستساغ في نسيج الكلمة العربيَّة، فكيف إذا كان أحد جزئي القاعدة الثانية هو جزء من مزدوج؟ إنَّ التخلُّص من هذا المقطع يتم بتحويله إلى المقطعين الشائعين: القصير والطَّويل، وذلك بالفصل بين عنصري المزدوج بالهمزة، هكذا (ق ـً/ء ِ ل)..."

ورأى الباحث كاظم عجيل أن يكون الوهن الذي أصاب الصيغتين واحدا؛ لأنَّه تركَّز على المزدوج الأخير (وِ)؛ لوقوع الواو بين حركتين ولقربه من الطرف، ونطق قاوِل: (قايِل) ليس بالياء الخالِصة، بل هي همزة بين بين، يقول ابن يعيش (643هـ): "وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء؛ نحو: (قايِل) (شرح المفصل:268/5)

وهذا يعني أنَّ الهمز سابق للتخفيف. ولهذا خلص الباحث كاظم عجيل إلى " أنَّ وجود الواو مكسورةً بعد ألف زائدة يؤدي إلى سقوطها؛ بسبب ثقل الواو الناجم من توالي الحركات، وحلَّت الهمزة محلَّها كوسيلة صوتيَّة لتصحيح المقطع"

الثانية: إذا وقعت الواو بعد ألف الجمع مفاعل وهي مدّة زائدة في المفرد قلبت همزة. نحو:

عجوز (عجاوز – عجائز) ، ركوب (ركاوب – ركائب) ، قلوص (قلاوص – قلائص) ، ذنوب (ذناوب - ذَنائِب) (: المنصف 308/1، شرح المفصل لابن يعيش:277/3 والممتع 326/1 وإيجاز التعريف 108) .

وتشترك الواو هنا مع الألف والياء في وجوب قلب الثلاثة همزة إذا كانت مدودا زائدة في المفرد واقعة بعد ألف الجمع مفاعل، ونقل سيبويه عن الخليل تعليله قلب الواوات همزات في هذه الموضع بسكونها في المفرد ومجيئها بعد ألف ساكنة في الجمع فالتقى ساكنان فحركت الواو فقلبت همزة، وهذا التعليل يشمل الألف ولياء والوا إذا وقعت بعد الف الجمع وكانت مدودا زائدة في المفرد، قال سيبويه: " وسألته عن واو عجوزٍ وألف رسالةٍ وياء صحيفةٍ، لأي شيء همزن في الجمع، ولم يكنّ بمنزلة (معاون ومعايش) [جمعان لمعونة ومعيشة] إذا قلت: صحائف ورسائل وعجائز؟ فقال: لأنّي إذا جمعت (معاون) ونحوها، فإنما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كجدولٍ. وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتةٍ لا تدخلها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرّك...فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاءٌ وقضاءٌ، وكما يهمز قائلٌ وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغير إذا همزت ما أصله الحركة" (المقتضب 122/1 والمنصف 326/1)

أي إنّ علة همز الواو ومعها الألف والياء في هذا الموضع هي التخلص من التقاء الساكنين ولو كانت المدود متحركة في المفرد لحافظت على حركتها في الجمع ولما احتيج إلى قلبها همزة تخلصا من التقاء الساكنين، فهذه الجموع التي همزت المدود فيها "خالفت ما حرّك وما أصله الحركة في الجمع كجدولٍ ومقامٍ. فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله نحو يقول ويبيع، ويغزو ويرمي، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف"

أما الدرس الحديث فعلل تحقيق الهمزة في هذه الجموع بالتخلص من ثقل مجيء تتابعات مختلفة في التشكيل المقطعي لها هي الألف والواو والكسرة اللازمة لما بعد ألف مفاعل فضلا عن هذا التجمع الصوتي المسبب للثقل ورد المزدوج الصاعد في التشكيل، وهو ثقل يضاف إلى ثقل التجمُّع الحركيّ؛ فالضمَّة حركة مرتفعة، واللسان معها يرتفع إلى أعلى مدى في تجويف الفم، مما ينتج ثقل في النطق (الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة، لإبراهيم الشمسان:41)

، ولهذا نجد سيبويه يشير إلى أنَّ الواو المكسورة كثيرة الإبدال في العربيَّة

وللتخلص من هذا الثقل أسقط العربيُّ الواو في النطق، وظهرت الهمزة بسبب الانزلاق الحاصل من انتقال اللفظ من المصوت الطويل (الألف) إلى الكسر، كما في تشكيل (عجاوز) :

(ع ـَ/ ج ـً/ و ـِ/ ز) ، فعند سقوط الواو تخفيفا يصبح التشكيل:

(ع ـَ/ ج ـً/ ؟ ـِ/ ز) ، ولأجل الحفاظ على بناء الجمع لم يكن بدّ من إبقاء ألف الجمع والكسرة للازمة لما بعده فبهذين العلامتين ينماز منهى الجموع عن غيرة ومع إسقاط أحدهما ينقض بناؤه من الأساس، والحفاظ على الانتقال النطقي من الألف إلى الكسرة يوجب اجتلاب همزة تكون تؤكدة للتمهيد بنطق الكسرة بعد الألف. فيصبح التشكيل:

(ع ـَ/ ج ـً/ ئ ـِ/ ز).

أي إنّ الذي حصل في هذه الصيغ لم يكن قلبًا كما زعم المتقدِّمون بل هو حذف للواو، وبقاء الكسرة من دون قاعدة، وهذا غريب في مقاطع العربية أن يبقى مقطع من قمة بلا قاعدة، فجاءت بالهمزة لتصحيح البناء المقطعي في صيغة الجمع.

ولا شكَّ أنَّ النطق بالهمزة في هذه المواضع أسهل من النطق بالواو المكسورة، بمعنى آخر أنَّ إلغاءها هنا جاء للتخلص من طائفة من تتابعات أصوات المدِّ وأنصاف مدٍّ مكروهة في العربيَّة، لا سيما إذا كان التتابع لأصوات بعينها [القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:55). فنطق الواو مع الكسرة من الصور المكروهة عند العربيّ، وهذه الكراهة تفسِّر لنا من الناحية الصرفيَّة كثيرا من حالات المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة، كالمخالفة الحاصلة في اسم الفاعل الأجوف الواوي واليائيّ، من مثل (قال) أصله (قول) واسم الفاعل (قائِل) أصله (قاول)] فالهمزة في هذه المواضع وسيلة تعويضيَّة لصوت الواو المحذوف إذا ما نَشَأ بوجودها ثقل صوتيٌّ و تعذَّر على اللغة صور التخفيف الأخرى، فوجود الهمزة يحافظ على الصيغة ولا يدخل عليها إلَّا تجانسًا صوتيًّا من شأنه أن يُسهِّل النَّطق [التصريف العربي:66) ويؤيد قولنا هذا أنَّ ابن منظور(711ه) كان قد عدَّ الهمزة في مثل (وَائِل، وطائِف)، وَفِي الْجمع نَحْو (ذنائب وركائب) همزة مجتلبة.

وأغرب الدكتور حسام النعيمي حين ذهب إلى تعليل تحقيق الهمزة في نحو (صَحائِف) و(عَجائِز) بالقياس الخاطئ، فيقول: "وأرى أنَّه يمكن أن يقال إنَّ الهمز ههنا كان نوعًا من القياس الخاطئ، وأن يكون الأصل في هذا الخطأ قد وقع في ما كان بالياء (كصَحيفَة)، حيث جُمِعت (صَحائِف)، وسُمِعَت من العرب الذين عُرِفوا بتسهيل الهمزة، فظنَّ الذين يحققون أنَّ الياء تقابل الهمزة عندهم كما في (بير)، فهمزوا ما كان مثل (صَحايِف)، وقاسوا عليها ما كان جمعًا لنحو(عَجوز، ورَسالَة)، ويُحمَل على هذا القياس الخاطئ أيضًا ما جاء نحو (نَيائِف)، و(أَوائِل).

إنَّ قول الدكتور النعيمي يعني أنَّ القياس الخاطئ - فيما زعم - مرّة بمرحلتين: الأولى، هي الظنُّ أنَّ الياء تقابل الهمزة عند من يحققها، فهمزوا ما كان نحو (صَحائِف). والأخرى، قياس كلمات أخرى على هذا الظنّ الخاطئ، نحو (عَجوز، ورِسالَة)، فكانت: (عجائِز، وصَحائِف). وقد يقصد الشيخ الفاضل اشتراك الكلمتين في الصيغة الصرفيَّة وهي (مَفاعِل).

والحقُّ أنَّ اللغة لا تخضع إلى الظنّ عند الناطقين بها، لكنَّ الإنسان يميل إلى ما هو أخفُّ ويترك ما يراه ثقيلًا على لسانه، وأنَّ هذه الصيغ التي ضربها التغيُّر وجعلها ظاهرة مطَّردة في العربيَّة تجعل في كلام الدكتور النعيمي نظر؛ فليس من المقبول أن تكون كلُّ هذه الصيغ مبنية على الظنّ والقياس الخاطئ.

الثالثة: إذا وقعت الواو ثاني لينين بينهما ألف مفاعل نحو:

(أَوائِل) وأصله: (أَواوِل) (الأصول في النحو:340/3) . و(فَوائِه) وأصله: (فَواوِه) و(سَيائِد) وأصله: (سَياوِد)، و(نيائف) أصله (نياوف).

وعلَّلَ سيبويه تحقيق الهمزة بقلبها من الواو في هذه المواضع مع إنها ليست مدّة زائدة في المفرد بأن قال: "وإنَّما فعلوا ذلك لالتقاء الواوين، وأنَّه ليس بينهما حاجز حصين، وإنَّما هو الألف تخفى حتى تصير كأنَّك قلت (قوُوْل)، وقرَّبت من آخر الحرف فهمزت وشبَّهت بواو (سماء)]...[وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتنَّ إلى الزائد وإلى غير الزائد؛ ألا تراهم قالوا (أوَّل وأَوائِل) فهمزوا ما جاء من نفس الحرف"

أي أنّ سيبويه يصف الألف الفاصلة بين الواوين بالحاجز غير الحصين ويرى أن الواوين ملتقيان فخولف بينهما بأن قلبت الثانية همزة فرارا من توالي الأمثال. على حين أعطى ابن جني قيمة صوتية للألف ولم يرها حرفا ميتا فأشار إلى أنّ الثقل أساسُه التجمُّع الحركيُّ المتشكِّل من الواوين والألف، إذ يقول: "فلمَّا اكتنفت الألف واوان وقَرُبَت الثَّانية منهما من الطرف [...]ثَقُلَ ذلك فأُبْدِلَت الواو همزة"

وقريب من هذا قول للثمانينيّ (442هفي قوله: "أنّه لمّا اكتنف الألف حرفا علّة ثقل عليهم ثلاثة أحرف معتلّة، ففرّوا من أحدها إلى الهمزة، وكان الأخير أولى بالهمز لمجاورته الطّرف" (شرح التصريف للثمانيني 492)

. وهذا التعليل القائم على التتابع الحركي المكثف أيّدته الدراسات الصوتية الحديثة ولكن مع تفصيل أكثر. ذلك أنّ هذا التتابع ليس ثلاثيا كما رأى ابن جني بل هو تتابع خماسي معقد يأتي في ثلاثة مقاطع متعاقبة فلم يكن بدّ من نبر المقطع الثالث للتخلص منهن يقول عبد الصبور شاهين: قالوا " نيّف ونيائف، وأوّل وأوائل، وسيّد وسيائلدكتور .. وتتابع الحركات هنا يدور في أعقد صورة، فقد تتابعت في المثال الأول خمس حركات، هكذا (nayayif) وأصلها عند التحليل (na-i-a-i-if) وهنو تتابع يصعب نطقه، فكان نبر المقطع الأخير بحذف أولى كسترتيه وسيلة للهروب من هذا التتابع الحركي الثقيل"

ومنع عبد الصبور شاهين وقوع النبر (تحقيق الهمز) على المقطع الثاني فيقال: (نآيف وسآيد) بدلا من نيائف وسيائد) معللا ذلك في قوله: " ذلك أنّ النبر جاء طبقا لما سبق على قياس صحائف وقلائد وهو القياس الموحّد للنماذج الاشتقاقية، ثمّ إنّه في رأينا قد وقع هنا على المقطع الذي تعوّد العربي أن يضغط عليه فكان استغناؤه عن إحدى الكسرتين واستعماله لصوت الهمزة في موقعها دليلا على إنّ النبر لم يكن في ألسنة العرب مجرد صوت ساكن هو الهمزة ولكن كان دليلا على ظاهرة نطقية التزموا دائما بقواعدها إحساسا وذوقا وحققوها في مواقعها وعلى هذا ينقاس تتابع الحركات في في (أوائل) (awawil) وأصلها عند التحليل (a-u-a-u-il) فوقع النبر على المقطع الأخير فسقطت الضمة وحلت محلها علامة النبر وهي الهمزة .

وكذلك (سياود) (sayawid) وأصلها عند التحليل sa-i-a-u-id

ويرى الدكتور جواد كاظم عناد أنَّ تحقيق الهمز مع هذا التتابع الحركي إنما هو همز واجب لازم في وسط البنية لاجتماع مزدوجين صوتيين، وكذا كان الهمز واجبا مع وجود مزدوج واحد في نحو (قائل) أصله (قاول) فيكون الهمز مع وجود مزدوجين لازما وواجبا وجوبا مطردا في نحو: (أواول) = (ءَ./ وً./ وِل). و (سياود) = (سَ./ يً./ وِد) لوجود المزدوجين الصوتيين في المقطعين الثاني والثالث.

ويبدو أنّ ما استظهرناه في التعليل للمسألة السابقة يصلح أن يكون علة جامعة لكل تعاقب صوتي للصوائت المتتابعة بعد ألف الجمع (مفاعل) و بعد ألف اسم الفاعل (فاعل) ذلك أن بناء الجمع (مفاعل) يستدعي بقاء الألف والكسرة اللازمة لما بعدها ولا يضرّ في بنيته حذف ما سواهما ولهذا سقطت الواو التي بين الألف والكسرة تخلصا من التتابع الصوتي المكثف للصوائت فاحتيج بعد سقوط الواو إلى الحفاظ على الألف والكسرة معا فاجتلبت الهمز وسيلة لتصحيح بنية الكلمة، أي إنّ الأصل (أواول) لما تتابعت الصوائت في بنيته كان أثقلها هو الواو الثانية التي بعد الألف في (ء ـَ/ و ـً/ و ِل). ومع سقوطها اجتلبت الهمز اجتلابا تلقائيا عفويا للتوفيق بين نطق الألف والكسرة فصار التشكيل (ء ـَ/ و ـً/ ئ ِل). ، وكذا الأمر في الأصل (سياود) فلما سببت الواو الثانية من المقطع الثالث ثقلا زائدا في بنية الكلمة (س ـَ/ ي ـً/ و ِد) حذفت وحلت الهمزة محلها عفوا وعرضا أثناء الانتقال في النطق من الألف إلى الكسرة فصار التشكيل (س ـَ/ ي ـً/ ئ ِد).

الرابعة: اذا تطرفت الواو بعد الف زائدة قلبت همزة نحو:

كساء أصلها (كساو)، وسماء أصلها (سماو) ، وعلاء أصلها (علاو).

وعلل القدماء تحقيق الهمزة في (كِساء) وبابه بوقوعها طرفًا بعد ألفٍ زائدة(المقتضب:62/1)

فرأى ابن عصفور وتبعه آخرون أنّ قلب الواو المتطرفة همزة هنا إنما هو فرار من التقاء الالفين الساكنين، وذلك أنَّ في الأصل (كِساوٌ) تحرَّكتِ الواو وقبلهما فتحة، وليس بين الواو والفتحة حاجز إِلَّا الألف، وهي حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها، الواو في محلِّ التغيير لأنها في الطرف فقُلبت ألفًا. فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الواو مع الألف الزائدة. فقُلبت المتطرفة همزة. ولم تُرَدَّ إلى أصلها من الواو لئلّا يُرجع إلى ما فُرَّ منه)الممتع الكبير في التصريف:217، وشرح الشافية لركن الدين:573/1، وتوضيح المقاصد :1567/1) . وفي تعليلهم هذا جنوح نحو القول باطّراد علّة واحدة لازمة في تحقيق كل همزة متطرّفة قبلها ألف، فتكون الهمزة غير الأصليَّة في الممدود على طريقة واحدة، وهي أنَّها في الأصل ألف.

إنَّ السبب الذي دفع المتقدِّمين إلى الحكم بأنَّ الألف حاجز غير حصين هو عدُّهم الألف من الصوامت وليست حركة طويلة، ولهذا حكموا بسكونها، والحرف الساكن عندهم غير حصين

وقول العرب في أهميَّة الحركة بما تقوم به من إخراج لأصوات الأصل (الصوامت) من حيّز التجريد إلى حيّز التحقيق الصوتي ومنحها القدرة على الإسماع كلام دقيق، غير أنَّ الألف ليست من الصوامت لتحتاج إلى حركة لوضوحها، إنَّما هي من الصوائت، أي:(حركة طويلة)، والصوائت تنماز بقوة الإسماع، لهذا لا يصح القول إنَّ الألف حاجز غير حصين لسكونها. ويبدو أنَّ الذي دفعهم للقول بتأثير الفتحة السابقة للألف هو التذكير بالقاعدة الصوتيَّة الحاكمة بقلب الواو همزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها.

ولذا نستطيع أن نقول إنَّ ما ذهب إليه بعض المتقدّمين في قلب الواو ألفًا فيه نظر، طبقًا لما وضعوه هم من قواعد، فضلًا على قولهم بقلب الواو همزة، والأولى أن نقول إنَّ العلَّتين تحذفان في هذا الموضع وهو التطرُّف بعد الألف الزائدة، حتى احتيج إلى قفل المقطع الطويل فكانت الهمزة؛ لأنَّها قطع للنَّفس.

أمَّا سبب الحذف للعلَّتين فهو ثقلهما، وقد أشار إليه الدكتور هنري فليش، إذ قال: "في هذه الصيغ جميعها نصادف بالضرورة اقترانًا شاذًا مع مصوّتات الإعراب، وذلك عندما تكون هذه الصيغ معتلة بالواو أو بالياء، فنجد الواو المضمومة في حالة الرفع، ونجدها مكسورة في حالة الجرّ كما نجد الياء مكسورة في حالة الجرّ. هنا تتمُّ المخالفة بإبدال الواو أو الياء همزة، ثمَّ يشيع هذا الإبدال بوساطة القياس الموحد في صيغ أخرى، ففي جمع التكسير مثلًا بزنة (أَفْعَال) من الأصل: (ع د و) يُقَال: (أَعْدَاوٌ) بدلًا من (أَعْدَاوٌ) في حالة الرفع، و(أَعْدَاءٍ) بدلًا من (أَعْدَاوٍ) في حالة الجر. إنَّ أهم ما يشير إليه الدكتور فليش في هذا النصِّ هو التتابع الصوتيُّ الذي جعل الواو ثقيلًا.

ويمكن أن نوضِّح هذا التَّغيُّر في الكتابة الصوتيَّة:

/ ك ـِ/ س ـً/ و ـُ/، / ك ـِ/ س ـً/ و ـَ/، / ك ـِ/ س ـً/ و ـِ/

فتتابع الحركات (ـً / و ـُ) هذا ثقيل في النطق [التصريف العربي:54 الهامش (9)]، ووقوع الواو بين هذه الحركات يضعفها أيضًا، ويميل بها إلى السقوط. ويبدو أنَّ ما زاد من ضعف الواو مجيئها بعد أوسع المصوّتات وهو الألف فجعل النطق بهما ثقيلًا، فمال العربيُّ إلى إسقاطها وإقفال المقطع بالهمز [التعليل الصوتي عند العرب:284) .أي:

/ ك ـِ/ س ـً/ و ـُ/ / ك ـِ/ س ـً/ ء ـُ/

ويبدو أنَّ هذا هو السبب الذي دفع المبرّد (285هـ) للقول: إنَّ كلام بعض العرب (كِساوان) ليس بجيد.

ولهذا يرى هنري فليش أنَّ الواو في مثل هذه المواضع "يجب أن يُطلَق عليها صوامت ضعيفة نظرًا لسكونهما، وليس أنصاف صوامت كما يُطلَق عليهما غالبًا؛ لأنَّ هذه التسمية لا تُصدَق على صامت يكون أصلًا من أصول الكلمة" [القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:44). ويبدو أنَّ هنري فليش نظر للمسألة في حالة الوقف والدّرج، ولهذا نرى وصفه للواو بالسكون.

ويمكننا أن نضيف سببًا آخر في ضعف الواو في هذا الموضع، وهو تطرفها؛ "وذلك أنَّ الوقف على حرف اللين ينقصه ويستهلك بعض مدِّه، ولذلك احتاجوا لَهُنَّ إلى الهاء في الوقف ليبيَّن بها حرف المد".

فإن قِيلَ إنَّ الواو والياء هنا متحركتان بحركة الإعراب، وأنتم قد ذكرتم أنَّ الحركة تُزيد من وضوح الحرف؟ قيل هذا صحيح، غير أنَّ الواو إذا تحرَّكت في مثل هذه المواضع ثَقُلَت (اللباب في علل البناء والإعراب:294/2) ، لهذا سقطت وجيء بالهمزة.

والحقُّ أنَّ القول بثقل الواو لتتابع الحركات لم يكن بمعزل عن أبحاث علماء العربيَّة المتقدِّمين؛ فهذا ابن السراج (316هـ) يذكر أنَّ جَمَزَى لا يجوز "فيه: (جَمزويٌّ) ولكن: (جَمزيٌّ)؛ لأَنَّها ثقلت لتتابعِ الحركاتِ".

وثمة راي آخر للدكتور عبد الصبور شاهين في سقوط الواو في مثل هذه المواضع؛ إذ يرى أنَّ العربيَّة تكره الوقوف على مقطع مفتوح، وأنَّ المقطع الأخير منها ينتهي بحركة هي أحد عنصري الحركة المزدوجة التي نشأت منها الواو، وهي صورة لا تتَّفق مع طبيعة النطق العربيّ في حالة الوقف، فمال العربيُّ إلى التَّخلُّص منهما وإقفال المقطع بالهمزة، على أنَّ المحذوف برأيه هو الضمَّة التي هي الطرف الآخر المشكل للمزدوج وليست الواو أو الياء(القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:81)

إنَّ رأي الدكتور شاهين جاء من متبنّاه أنّ شبه الحركة (الواو) في (كساو) قد تشكَّلت من انتقال اللسان من موضع الفتحة إلى موضع الضمَّة ، فإذا ما أظهر التحليل الصوتيُّ حفاظه على الطرف الأول (الفتحة الطويلة) فلا بدَّ أن يكون طرف التَّشكيل الآخر وهو الضمّة قد سقط(القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:81).

هذا التفسير لم يلق رواجًا عند بعض المحدثين، فذكر الدكتور حسام سعيد النعيمي أنَّ هذا الرأي مبنيٌّ على حالة الوقف، وهي حالة توجب مدَّ صوت الألف لالتقاء الساكنين، ولهذا فمن المبالغة القول إنَّ الألف الممدودة قد كوَّنت مع الواو الساكنة شبه صائت أو نصف حركة، بل الذي يراه أنَّ الألف في هذا صائت تام مستوفٍ، وكذلك الواو، لهذا فالقول بوجود المزدوج فيه نظر برأيه؛ لأنَّ الانتقال من الفتحة الطويلة إلى الواو لم يكن بالسُّرعة الكافية لظهوره. ولذا علل الدكتور النعيمي التغيُّر في (كساو) بأحد أمرين:

الأوَّل: أن يقال إنَّ العلاقة بين الهمزة والواو حاضرة في ذهن العربيّ الذي إذا سهَّل الهمزة المضمومة جعلها واوًا، نحو: (مُؤمِن، ومومِن)، وإذا سهَّل الهمزة المكسورة جعلها ياءً، نحو: (بِئر، وبير)، فحين أراد التخلُّص من الواو والياء هنا جعلهما همزة لذلك. وهذا الرأيُ هو أرجح الرأيين عند الدكتور النعيمي لقلَّة الكلفة فيه.

الآخر: أنَّ يُقال أنَّ هذه الكلمات كانت مهموزة، فكان الأصل لها (سَمَأ يَسمُؤُ)، ولكثرة الاستعمال سُهِّلَت الهمزة واختفت، فحلَّ محلَّها إشباع الحركة التي قبلها. واستدلَّ لهذا القول إنَّ قلب الهمزة حرفًا يجانس الحركة التي قبلها كثير في لغة العرب، نحو قولهم (بِئر وبير). وهذا يعني أنَّ وجود الهمزة في (كِساء) عند الأستاذ النعيمي هو رجوعٌ إلى الأصل.

أمَّا الدكتور عادل نذير فذهب إلى أنَّ الدكتور شاهين قد طوَّع المظهر الصوتي لرأيه تطويعًا حتى ينفي عن الهمزة القيمة الوظيفيَّة، ويُبقي لها الحاجة الأدائيَّة فقط، فلمَّا رأى سياق (آو) ينتهي به في التحليل الصوتيّ إلى المزدوج (ـَو) ممَّا لا يجعله مقطعًا مفتوحًا... احترز عن القفل المتوفر:

وذكر الدكتور نذير أنَّ اعتراف الرجل بوجود الواو المتطرفة يسدُّ باب الاجتهاد في هذه المسألة الذي حُكِمَ فيها أنَّ العربيَّة لا تستسيغ الوقوف على مقطع مفتوح(التعليل الصوتي عند العرب:286.)

ولذا يرى الأستاذ الفاضل أنَّ احتراز الشيخ أوقعه في المحذور؛ لأنَّ إحالته الواو إلى الصوامت القصار استدعاء لما يوجِب الإقفال بالهمز يجعل من (كِساو) مشتملًا على مقطع بقمَّتين وهذا خلاف طبيعة

المقطع التي تشترط قمَّة صوتيَّة واحدة، و أنَّ شعور الدكتور شاهين بهذا دفعه إلى القول بضياع قمَّة الضمِّ وإحلال الهمزة محلَّها (التعليل الصوتي عند العرب:286)

أمَّا الدكتور جواد كاظم عناد فقد عدَّ صورة المزدوج الهابط في هذه المواضع غير متحقِّقة في العربيَّة، وأنَّ ما حصل بحسب رأيه هو إسقاط الواو وهَمز موضعها. وهذا يعني أنَّ قول الدكتور شاهين محط نظر عند الدكتور عناد.

إنَّ رأي الأستاذين الفاضلين منبعه اتّجاه صوتيٌّ يرفض القول بوجود الحركة المركَّبة أو المزدوجة في العربيَّة، لهذا نجد الدكتور ابتسام جميل ترغب بتسميتها: (التَّتابعات الصَّوتيَّة الهابطة)؛ لتنأى "بالعربيَّة عن احتماليَّة وجود هذا النوع من الحركات في نسيج أبنيتها"

ويبدو أنَّ الدكتور عادل نذير لم يكن موفَّقًا في تفسير ما أراد قوله الدكتور عبد الصبور شاهين؛ فالشيخ لا يقصد من الواو في (كِساو) هي الطرف الآخر من الانزلاق، إنَّما هي صورة الانزلاق الناشيء بين الفتحة الطويلة والضمَّة، يقول الدكتور شاهين: "أي أنَّ الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمَّى بالياء أو الواو، وإذا لم يحدث هذا الانزلاق نتيجة الفصل بين الحركتين - بسكتة مثلًا- لم تُنتَج الواو أو الياء" (المنهج الصوتي للبنية العربية:30) بل أنَّ الدكتور شاهين ينظر إلى الواو في (كساو) أنّها من الصوامت، إذ يقول: "والواقع أنَّ كونهما من الصوامت ليس مجرَّد اعتبار لا يسنده التحليل الصوتيُّ، فقد أثبتت البحوث الصوتيَّة أنَّ الانزلاق بين الحركتين يصاحبه نوع من الاحتكاك لا يكاد يقع تحت ملاحظة الأذن، وهو ما لم ينفِ عنها صفة الانطلاق" (المنهج الصوتي للبنية العربية:30). ونراه في موضع آخر يقول: "فآثر النَّاطق إقفال هذا المقطع المفتوح بإحلال صوت الهمزة بإحلال صوت اللين . فيتضح من هذا القول أنَّ الدكتور شاهين لا ينظر للواو في (كساو) على أنَّها ضمّة، إنَّما هي الانزلاق الحاصل بين الفتحة والضمّة، ولولاه لظهرت الضمَّة كما ظهر الطَّرف الأوَّل (الفتحة الطويلة)، فالانزلاق الحركي بنظره الذي يتشكَّل منه الواو والياء له وجودٌ سياقيٌّ، لهذا يتحقَّق المقطع الصوتيُّ معه، غير أنَّه يختفي عند التحليل.

وما دفع الدكتور شاهين للقول: إنَّ "الذي حُذِف من أجل الهمز ليس الواو ولا الياء، إنَّما هي الضمَّة أو الكسرة" (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:81) هو وجود الطرف الأوَّل المشكِّل للواو، وهو الفتحة الطَّويلة، وحيث أنَّ الواو متشكِّلة من انزلاق بين حركتين فلا بُدَّ أن تكون الحركة الثانية قد سقطت، وهذا ما جعل الدكتور شاهين يقول إنَّ الهمزة "هنا ليست سوى قفلٍ مقطعيٍّ، ولم يُقصَد بها أن تكون بدلًا من واو أو ياء" (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:81). على أنَّنا نجد التعليل نفسه عند الدكتور شاهين في ظاهرة تغيُّر الواو إلى همزة في بداية الكلمة، فقد ردَّ هذه الظاهرة إلى أنَّ العربيَّة لا تبدأ بحركة، ولذلك تحذف الواو؛ لأنَّها نصف حركة، وأُبقِيَت الحركة التي بعدها لتكوّن مع الهمزة بداية جديدة. وهذا الرأي له ما يعضده؛ فهمزة (بين بين) مثلًا اتَّفق المتقدِّمون والمحدثون أنَّها ليست همزة خالصة، فلم يجعلها المتقدِّمون بتمكُّن الهمزة المحقَّقة (سر صناعة الإعراب:61/1)، وأثبتت

التجارب العلميَّة المخبريَّة أنَّها حركة وهذا يعني أنَّ عدَّ همزة (بين بين) حركة هو أكثر من كونها صوت صائت، يقول الدكتور ابراهيم أنيس وهو يتحدَّث عنها: "وإذا صحَّ النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القرّاء تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه حينئذٍ لا يمتُّ إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمَّى عادة حركة الهمزة، من فتحة، أو ضمّة، أو كسرة". فعلى الرُّغم من هذا الوصف لهمزة بين بين لكنَّها مع ذلك تقع في الكلام موقع المحقَّقة، وهي بزنتها (سر صناعة الإعراب:61/1).

ومن هذا أيضًا ما ذكره الرضيُّ وهو يتحدَّث عن موقعيَّة الحركة من الحرف، إذ قال: "وإذا تأمَّلت أحسست بكونها بعده، ألا ترى أنَّك لا تجد فرقاً في المسموع بين قولك (الْغَزْوْ) بإسكان الزاي والواو وبين قولك (الْغَزُ) بحذف الواو وضمِّ الزاي وكذا قولك (الرَّمْيْ) بإسكان الميم والياء وَ(الرَّمِ) بحذف الياء وكسر الميم وذلك لأنَّك إذا أسكنت حرف العلَّة بلا مدٍّ ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضًا بعض الحرف" وهذا يعني أنَّ (الواو والياء) إذا وُقِفَ عليهما وقبلهما ساكن لا يُعدَّان غير صائتين قصيرين في السمع؛ إذ بيَّن الرضيُّ أنَّ أشباه الصوائت (الواو والياء) تكتسب الفونيميَّة من وضعين، الأولى: المدُّ، أي: إطالة النطق بالواو والياء، وهو قول ينسجم مع الدراسات الصوتيَّة الحديثة، فأصل صوت المدِّ صوت قصير زيدَ إليه فونيم الطُّول. والوضع الآخر هو (الاعتماد) الذي يُقصَد به التضييق في نطق الضمَّة والكسرة بارتفاع اللسان إلى أعلى درجة باتّجاه سقف الفم، لينتج احتكاكًا طفيفًا يظهر منه نصفا المد (الواو والياء)، ليحلَّا بذلك محل الصامت، وبدون هذا لا وجود لصوتي (الواو والياء) اللينتين كما أشار الدكتور عبد الصبور شاهين.

ولهذا يمكن القول إنَّ الواو والياء الليِّنتين في نظر الدكتور شاهين لهما ما يميِّزهما عن الحركات القصيرة والطويلة، ولهما أيضًا ما يميِّزهما عن الأصوات الصامتة، وهي خاصِّيَّة الانزلاق.

وخلاصة القول إنَّ وجود المثلث الصوتيّ في مثل (كِساوُ) هو السبِّب في ثقل النطق، وكان هو الدافع إلى إسقاط الواو واجتلاب الهمزة.

الخامسة: إذا اجتمعت واوان متحركتان في الطرف قلبت الأولى همزة، نحو:

1- تصغير ما كان ثانيه ألفا من المثال الواوي، نحو:

واصل – وُوَيصل – أُويصل

وارثة – وُويرثة – أويرثة

2- تكسير ما كان ثانيه ألفا من المثال الواوي على صيغة منتهى الجموع نحو:

1- واصلة – وَواصل – أَوَاصل

2- وادي – وَوادي – أوادي (المقتضب 63/1 وينظر: سر صناعة الإعراب:418/2)

ومنه الحديث " (أمَرَ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، بصِيامِ الأَوَاضِح)، أي: أيَّامِ البيض، أصلُهُ: وواضِحُ، فأبدلت الواوُ هَمْزَةً"

قال المبرد: الهمزة " تبدل مَكَان إِحدى الواوين إِذا التقيا فِي أَوّل كلمة وَذَلِكَ قَوْلك فِي تَصْغِير واصِل أُوَيْصِل وَكَذَلِكَ تَصْغِير واعِد أُوَيْعِد، وذكر ابن جني أنّ هذا القلب وارد في شعر العرب فقال: " ومثله قول الشاعر:

ضربت صدرها إليَّ وقالت ... يا عديا لقد وَقَتْك الأواقي

فالأواقي جمع "واقية", وأصلها: "وواق" فهُمزت الأولى.

وعلّل المبرد وتبعه آخرون قلب الواو همزة في مثل هذين الموضعين بالهروب من توالي الواوين الثقيلين فقال: " قَوْلك فِي تَصْغِير واصِل أُوَيْصَل وَكَانَ أَصلها وُوَيْصِل لأَنَّ فِي وَاصل واوا وأَلف فاعِل تبدل فِي التصغير واوا تَقول فِي ضَارب ضُويرب وَجمع التكسير بِمَنْزِلَة التصغير وَذَلِكَ قَوْلك فِي جمع ضاربة ضوارب فتقلب الأَلف واوا فاجتمعت فِي وَاصل واوان إِذا صغَّرته أَو جمعت واصلة تَقول فِي جمعهَا أَواصِل(المقتضب 63/1 وينظر: سر صناعة الإعراب:418/2)

واختار العكبري التعليل الصوتي لدي مجودي القرآن حين قرن ثقل توالي واوين في أصل الجمع والتصغير بتتابع أربع ضمات فقلبت الواو الأولى همزة تخفيفا إذ قال: "إِذا اجتمعَ واوان فِي أَوَّلِ الكلمةِ أُبْدِلت الأولى مِنْهُمَا هَمْزَةً نَحْو الأولى وَجمع واصِل وتصغيرُه أواصل وأُوَيْصل وإِنَّما كانَ كَذَلِك لأَنَّ الواوَ مُسْتَثْقَلة لكونها خارجةٌ من عُضوين وَهِي مقدَّرةٌ بضمَّتين فالواوان فِي تقديرِ أربعِ ضمّاتٍ ثمَّ هُما من جنسٍ واحدٍ والنّطْق بالحرفِ بعدَ حرفٍ مثله شاقٌّ على اللِّسَان حَتَّى أوجبَ ذَلِك الإدغامَ إِذا أمكن وهُنا لَا يُمْكنُ لأَنَّ المدغمَ الأَوَّل يجبُ أَن يكونَ سَاكِنا والأَوَّل لَا يُمكن إِسْكانُه فَعِنْدَ ذَلِك هُرِبَ إِلَى حرفٍ آخرَ وَهُوَ الهمزةُ لِمَا ذكرْنا من قبل"

وقال ابن عصفور مفصلا أحوال الواو المنقلبة همزة وتعليل ذلك القلب: " الواو لا يخلو من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت متحرّكة فلا يخلو من أن تكون أوَّلًا أو غير أوَّل. فإن كانت أوَّلًا فلا يخلو أن تكون وحدها، أو ينضاف إليها واو أُخرى. فإن انضاف إليها أُخرى أُبدلت الأُولى همزةً، هروبًا من ثقل الواوين. وذلك نحو قولهم في جمع واصِل: أَواصِلُ4. أصله "ووَاصِلُ" فقلبت الواو همزة. وكذلك أُوَلٌ أصله (وُوَلٌ)؛ لأنه (فُعَلٌ) من لفظ أَوَّلَ، وأَوَّل فاؤه وعينه واو. فقُلبت الواو الأُولى همزة. ولا يجوز في هذا وأمثاله إِلَّا الهمز.

وعلّل ابن مالك قلب الواو همزة بالتآخي بين الهمزة وحروف اللين مشترطا ألّا تكون الواو الثانية مَدَّة مزيدة أو مبدلة. والمراد بالمدَّة كونها ساكنة بعد ضمة. ففي (أُوَيْصِل) تصغير: واصل، الأصل هو: وُوَيْصِل، والواو الأولى فاء الكلمة مضمومة، والثانية متحركة وهي بدل من ألف فاعل، " فاستثقل تصدير واوين فأبدل من أولاهما همزة؛ لأنَّ الهمزة وإن لم تواخ الواو فهي مواخية لأختها وهي الألف من حيث إنها من مخرجها ونائبة عنها في الزيادة أوَّلاً ، وعلل ابن مالك لزوم القلب في الواو الأولى دون الثانية " لأنَّ الهمزة لا تغير إذا كانت أول بخلافها إذا كانت غيْر أول"

إنّ تعليل ابن مالك لقلب الهمزة من الواو بوجود المناسبة الصوتية بينهما على وفق ما يفهم من كلمة (المؤاخاة) هو قول فيه نظر لأن الدرس الصوتي الحديث لم يجد وشيجة جامعة بين الواو والهمزة لا في المخرج ولا في الصفة فيكون القول بوقوع المبادلة الصوتية بينهما قولا ضعفا بل مردودا.

وعلى الرغم من اتفاق القدماء والمحدثين في أنَّ سبب الحذف هنا هو ثقل اللفظ، نجدهم مختلفين في تحليل هذا الثقل وتفسيره، فالمحدثون كان لهم تعليلهم المختلف عمَّا ذهب إليه المتقدِّمون. فقد تعرضت هذه الكلمات لصعوبة البدء بحركة مزدوجة، سواء في التصغير أو الجمع ، ففي تصغير (واصل) يكون الأصل (وُوَيصل) وتشكيله هو (وـُ/ وـَ ي / صـِ/ لـ ُ).

والواقع أنَّ توالي مقطعين مفتوحين يمثِّل القاعدة في كل منها جزء من المزدوج أضاف وهنًا واضحًا على نسيج البنية، فاضطُرَّ معه إلى إسقاط الجزء الأوَّل من المزدوج الصاعد. هكذا:

(ـُ/ وـَ ي/ صـِ/ لـ ُ)

فبقيت القمَّة من دون قاعدة، فاجْتُلِبَت لها الهمزة لتصحيح الصورة المقطعيَّة ويصير عربيًّا سليمًا ، هكذا: (ءـُ/ وـَ ي/ صـِ/ لـ ُ) إذ لا يمكن الابتداء بصائت قصير (حركة).

والحقيقة أنَّ كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه كالواو مع الضمَّة والياء مع الكسرة تفسر لنا حالات كثيرة من المخالفة عند ابدال الواو والياء همزة، فقد ردَّ المحدثون حالات سقوط الواو والياء في الأفعال العربيَّة إلى ثقل النطق بالواو والياء إذا اتبعا بحركة من جنسهما(التصريف العربي:61.)

وأرى أنَّ هناك سببًا آخر لهذا الثقل في هذا الموضع، فكما هو واضح من التركيب المقطعيّ لهذه الكلمات فإنَّنا نلاحظ التتابع الحركيَّ فيها والمتمثِّل بشبه الحركة (الواو) والحركة القصير التي اتبعتها (ُ) ثمَّ شبه الحركة (الواو) والحركة القصيرة التي اتبعتها (َ)، وتتابع الحركات ثقيل في النطق كما يذكر الدكتور البكُّوش (التصريف العربي:61)، لا سيما إذا كان التتابع الحركيُّ تماثليًّا، فهو في العادة أثقل من التتابع التنافريّ؛ لأنَّ الأخير ينماز بشيء من التنويع الموسيقيّ الناتج عن اختلاف الجروس الحركية.

ولتوضيح هذا نقول: إنَّ التماثل (وُ) يتطلَّب في نطق الواو ارتفاع مؤخَّرة اللسان وتضييق النطق بها وإعاقة مجرى الهواء بشكل شبه كامل، ونطق الضمَّة بعده يستوجب الرجوع إلى الموضع نفسه الذي خرج منه الواو، ويمثل هذا ثقلًا للناطق به، لهذا وجب إسقاط الواو واجتلاب الهمزة كحالة من التجانس بين الأصوات.

ونظر الدكتور الشمسان إلى موقعيَّة الواو هنا، أي وقوعها في أوّل الكلمة، ويرى بأنَّه موضع ارتكاز، وتحتاج الأصوات فيه إلى درجة عالية من الوضوح، وهذا بنظره ما تحققه الهمزة، لذلك لا يجد غرابة في إبدال الواو أول الكلمة في لهجة كلهجة تميم التي تميل إلى النبر أو الهمز. وأرى أنَّ موضع الإرتكاز الذي ذكره الأستاذ الفاضل لا يُفسَّر على حساب قوّة الوضوح السمعي وضعفه، وإنّما على تفسير قوّة الصوت الصامت وضعفه، وهذا ما تحقِّقه الهمزة على حساب صوتي العلّة الواو والياء؛ فقد أثبتت

الدراسات الصوتيَّة الحديثة أنَّ صوتي العلّة الواو والياء "أصوات مجهورة، بل هي أعلى الأصوات إسماعًا، على حين نجد الهمزة من أخفض الأصوات إسماعًا".

على حين ردَّ الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك إلى ضعف المقطع؛ إذ توالت الحركات التي هي أصوات انطلاقيَّة يمكن أن تنتهي بها المقاطع في الكلام المتَّصل، فإذا وليها أصوات أخرى إنطلاقيّة في الكلمة نفسها لم تتكوَّن صورة مقطعيَّة، لسببين:

الأول: إنَّ التقسيم المقطعيَّ يعتمد على عدد الدفعات الهوائيَّة الناتجة عن ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين، وهو يتفاوت من جزء لغويٍّ إلى آخر، وبدون هذا التفاوت لا يمكن معرفة بداية المقطع ونهايته.

الآخر: إنَّ الحركات تشكِّل قمما لقواعد صامتة، فإذا توالت الحركات أضعفت من تركيب عناصر الكلام.

لهذا يرى الدكتور شاهين أنَّ العربيَّة كَرِهت أن تبتدأ بحركة، فحذفت الواو الذي هو نصف حركة من مزدوج وأبقت على النصف الآخر لتتشكِّل منه البداية الجديدة مع الهمزة؛ فقد جعل الدكتور شاهين أنصاف الحركات من باب الحركات، وعدَّ اجتلاب الهمزة هنا على سبيل التعويض الموقعي الذي تقتضيه وظيفة الصوت اللغويّ في الدلالة أو غيرها لا على سبيل الإبدال.

ويبدو أنَّ الضَّعف الذي أشار إليه الدكتور شاهين في هذه المواضع حقيقةٌ صرَّح بها المتقدِّمون، قال سيبويه: "إنَّ هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدَّل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفًا أجلد منها". ولا أظنُّ إشارة سيبويه إلى ضعف الواو في مثل هذا إلّا بسبب هذا التجمُّع الحركي. على أنَّ الدكتور الشَّمسان يرى أنَّ الواو المتحركة صوت صامت لا نصف حركة كما ذهب الدكتور شاهين، غير أنَّه وافقه في حكمه الناتج من التجمع الحركي في هذا الموضع (الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة:42)

وذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أنَّ التحوّل في (وُواصل) راجع إلى الرغبة في المخالفة الصوتيَّة، للتخلُّص من كراهة توالي مثلين في بداية الكلمة، إذ قال: "ومن قواعد الصرفيِّين في العربيَّة أنَّ الواو تقلب همزة إذا تصدَّرت قبل واو متحرِّكة مطلقًا، أو ساكنة متأصِّلة في الواويَّة]...[وليس ذلك كلَّه إلَّا أثرًا من آثار المخالفة، والسبب في المخالفة من الناحية الصوتيَّة هو أنَّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهدٍ عضليٍّ في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضليّ يُقلب أحد الصوتين صوتًا آخر من تلك الأصوات التي لا تتطلب مجهودًا عضليًا كاللام، والميم، والنون".

وليس الأمر هنا متوقفًا على الحركة الصاعدة التي تكون نواتها ضمَّة، فعلى الرغم من أنَّ الحركة المزدوجة الواويَّة التي تكون نواتها فتحة هي أكثر الحركات المزدوجة قبولًا، غير أنَّها عرضةٌ للتغير أيضًا كسابقتها، وقد فرّ العربيُّ منها بإسقاط شبه الحركة واجتلاب الهمزة (الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة:181)، وهذا واضح في (وَوَاصِل)، و(وَوَائب) اللتين أصبحتا: (أَواصِل)، و (أَوائِب). ولا فرق هنا بالنسبة لنواة المزدوج الصاعد سواء كانت قصيرة أم كانت طويلة، فكلاهما تقعان في سياق يشكِّل حركة مزدوجة ثقيلة، ولهذا نرى العربيَّة تتخلَّص منها بطرق شتَّى

السادسة: إذا اجتمعت واوان في كلمة وكانت الثانية ساكنة وغير متأصلة قلبت الأولى همزة جوازا نحو:

وارى – (وُوْري أو أوري). وافى – (وُوْفي – أوفي).

غار الماء غُوُورا وغُؤورا .

النَّوور والنَّؤور.

فإذا كانت الواو الساكنة متأصلة وجب قلب الأولى همزة فلا يكون القلب جائزا كما في اسم التفضيل للمؤنث (فُعلى) مما كانت فاؤه وعينه واوا نحو: وُوْلى (مؤنث أوّل) – أُولى

وقد ذكر سيبويه حالة الجمع بين الواوين هذه وعلَّل لها، فقال: "وإذا التقت الواوان أولاً أُبْدِلَت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلّا ذلك؛ لأنَّهم لمَّا استثقلوا التي فيها الضمَّة فأبدلوا وكان ذلك مطَّرداً إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدِّل لم يجعلوا في الواوين إلّا البدل؛ لأنَّهما أثقل من الواو والضمَّة، فكما اطَّرد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا" وما ذكره سيبويه من جواز القلب هو ما كانت الواو الأولى مضمومة والثَّانية ساكنة غير متأصلة كما في (وُوْري)، فالواو الثانية أصلها الألف أمَّا إذا كانت الثانية متأصلة فيجب القلب للأولى(الأصول في النحو:307/3.)

وقسم الزمخشري مواضع قلب الواو همزة بين القياس والجواز والامتناع فقال: "الجائز إبدالها من كل واو مضمومة وقعت مفردة فاء كأجوه، أو عيناً غير مدغم فيها كادؤر، أو مشفوعة عيناً كالغؤور والنؤور، وغير المطرد إبدالها من الألف في نحو دأبّة وشأبّة ابيأضّ وادهأمّ، وعن العجاج أنه كان يهمز العالم والخاتم فقال:

فخندف هامة هذا العألم"

وهنا يشابه الحكم في (أولى) الحكم على (ووريَ) المبنيَّة للمفعول من (وارى)، فالكلمتان لم تبدآ بواوين بل بواو وحركتها، ولهذا ردَّ الدكتور عبد الصبور شاهين جواز قلب الواو في (ووريَ) همزة ووجوب ذلك في (أولى) إلى تحمُّل اللغة العربيَّة الثقل الناشئ من ثقل المزدوج بسبب عروضه في اللفظة، وقلَّة ورده في العربيَّة، ولحمله على الكثير الوارد من الرباعي بوزن (فاعِل)، نحو: قاتِل ومَقتول، وضارِب ومَضروب، وحاسِب ومَحسوب

ويتَّضح هنا أنَّ مسألة الحذف والتعويض لم تكن متعلقة بالتقاء واوين في بداية الكلمة كما زعم المتقدِّمون؛ فليس في (أولى)، و(ووريَ) وجود لواوين إنَّما هي واو وحركتها، لكنَّ الأمر متعلق بصعوبة نطق المزدوج الذي سعت العربيَّة إلى التخلُّص منه في مواضع كثيرة والتعويض عنه بالهمزة.

أمّا نحو (الغُؤور، والنؤور) وغيرهما مما جاز فيهما همز الواو المضمومة في وسط الكلمة إذا تليت بواو ساكنة فلم يوَّفق المتقدِّمون في تعليل هذه الأمثلة تعليلًا علميًّا صحيحًا؛ لأنَّهم بنوا تعليلهم فيها على إقرارهم بوجود ضمَّة على الواو، يقول ابن جني: "وجملة القول في هذه الواو أنَّها متى انضمت ضمًّا لازمًا

غير عارض فهمزها جائز حسن، نحو:]... [(سُرتُ سُئُورًا) في سُوُور". والحقيقة الصوتيَّة تُثبِت أنَّ الواو متحركة بالحركة الطويلة (الواو)، فلا وجود لضمَّة على الواو في مثل هذا.

إنَّ التغيُّر الذي أصاب هذه الأمثلة يدلُّ على صحَّة ما وافقنا به الدكتور عبد الصبور شاهين، وهو الثقل الناتج من التتابع الحركيّ الذي كان دافعًا في إحداث تغييرات في كثير من الألفاظ. ولهذا نستطيع القول إنَّ ما حدث للواو في هذه الألفاظ لم يكن بعيدًا عن تفسير ما حدث لها وهي في بداية الكلمة؛ فكلاهما تتابع حركيّ، أي تشكَّل هنا مزدوج صاعد قمته حركة طويلة، فأُسقِطت الواو وجيء بالهمزة لتصحيح المقطع، هكذا:

/غ ـُ/و ـُ/ر ـُ/ /غ ـُ/ ـُ/ر ـُ/ / غ ـُ/ء ـُ/ر ـُ/

فإنَّ السلوك العام للعربيَّة في المخالفة بين عنصري المزدوج يكون في التضحية بشبه الحركة؛ ويرجع هذا إلى قانون الاقتصاد في الجّهد؛ لأنَّ أشباه الحركات يحتاج نطقها إلى أكثر ممَّا تحتاجه الحركات؛ فالحركات ما هي إلَّا نفس طليق. أضف إلى هذا أنَّ الحركات أوضح في السمع من أشباه الحركات(أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية:409).

وقد فُسِّرت الهمزة هنا أيضًا أنَّها هروب من المقطع المديد، أي كراهة النطق بمصوت طويل في مقطع مقفل(الإعلال والإبدال والإدغام:115) وهذا كلام صحيح لو أُخِذت الكلمة بحالة الوقف، أمَّا في الإدراج فلا يتشكَّل المقطع المديد كما هو واضح، ومن ثمَّ يبقى تفسيرنا هو الأرجح.

بعد هذا العرض لمسائل التغيُّر الذي أصاب الواو نحو همزة يمكن القول إنَّ طلب الخفَّة كان السبب وراء كلّ تلك التغيرات، وإنَّه اختلف من مكانٍ لغويّ إلى آخر، ففي الوقت الذي استساغته لهجة وجدته أخرى ثقيلًا، وهذا ما وَضِح في مسائل التغيُّر الجائز. ومن هنا يتبين أنَّ المتقدِّمين والمحدثين متَّفقون على أنَّ الثقل في نطق هذه الأصوات إذا اجتمعت هو السبب في إحداث هذا التغيُّر في مثل هذه الألفاظ، غير أنَّهم اختلفوا في المعالجة والأسباب. وهذا الأمر واضح في تأنيث (أوَّل) فيقال (أولى)، مثل أفضل وفُضلى، والأصل فيه (وُولى)، (و ـُ / ل ـً) فتسقط الواو في المقطع الأول تخلصا من المزدوج الصوتي الثقيل في الأسماء والصفات فيصير (؟ـُ و/ ل ـً) ويستدعي نبر الحركة ابتداء ظهور الهمزة أو اجتلابها كي تكون تؤكة لنطق الضمة بعدها فيصير (أ ـُ و/ ل ـً)، فالبنية العميقة (و ـُ/ ل ـً) تشكَّل فيها مزدوج صاعد نواته حركة طويلة، فتخلَّص العربيُّ من القاعدة ثمَّ جاء بالهمزة لإصلاح صورة البنية العربيَّة .

السابعة: إذا كانت الواو مضمومة أو مكسورة جاز قلبها ضمة كثيرا ويندر القلب في الواو المفتوحة.

فالمضمومة نحو:

وُجوه -أجوه.

أدوُر – أدؤر

وُهُن – أُهُن.

وحدان – أحدان

والمكسورة نحو :

وِعاء - إعاء.

وشاح - إشاح

وِرث – إرث

والمفتوحة نحو :

وحد –أحد .

وقد وردت الأنماط الثلاثة لقلب الواو في قولهم: (وازاهُ موازاةً و وزاءً) إذ يجوز (آزاه مؤازاة وإزاء) .

ومن هذا قوله تعالى: {وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ}، أصله (وُقتت) لأنها من الوقت، وقرأ أبو عمرو (وُقِّتَتْ) بواو على الأصل [)]الحجة للقراء السبعة:364/6) . وكذا قرئ التناوش في قوله تعالى: {وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ} [سبأ : 52] بالهمز أي (التناؤش).

وقال سيبويه معللا هذا الهمز الجائز: "اعلم أنَّ هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في وَلَد: (أَلَد)، وفي وجوهٍ: (أُجوهٌ). وإنَّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمَّةٌ كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو: (قؤولٍ ومَؤونَة). وأمَّا الذين لم يهمزوا فإنَّهم تركوا الحرف على أصله، كما يقولون (قُوولٌ) فلا يهمزون، ومع ذلك أنَّ هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفا أجلد منها. ولمَّا كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل (وَناةٍ وأَناةٍ)، كانوا في هذا أجدر أن يبدِّلوا حيث دخله ما يستثقلون، فصار الإبدال فيه مطَّرداً حيث كان البدل يدخل فيما هو أخفُّ منه".

وقال في موضع آخر: إنَّ "ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولًا؛ كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل في (يَيجِل، وسَيِّدٍ) وأشباه ذلك، فمن ذلك قولهم: (إِسادَةٌ، وإِعاءٌ) ".

واقتضب المبرّد قول سيبوه هذا فقال: " الضَّمّة مستثقلة فِي الْوَاو لأَنَّها من مخرجها وهما جَمِيعًا من أَقلّ المخارج حروفا ونبيّن هَذَا فِي بَابه إِن شاءَ الله فَمَتَى انضمّت الْوَاو من غير علَّة فهمزها جَائِز وَذَلِكَ قَوْلك فِي وُجوه أُجوه وَفِي وُعِدَ أُعِدَ وَمن ذَلِك قَوْله {وَإِذا الرُّسُل أقتت} إِنّما هِيَ فُعِّلت من الْوَقْت وَكَانَ أَصلها وُقِّتت" [)]المقتضب 1/92-93)

وفسّر ابن يعيش (643هـ) تعليل سيبويه المذكور آنفا فقال: "وذلك أنّ الضمّ يجري عندهم مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء، والفتحة مجرى الألف؛ لأنَّ مَعدَنها واحد ويسمّون الضمَّة الواوَ الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحةَ الألفَ الصغيرة، فلمّا كان بين الحركات والحروف هذه المناسبة، أجروا الواو والضمَّة مجرى الوَاوَيْن المجتمعَيْن، فلمَّا كان اجتماعُ الواوين يوجب الهمزةَ في نحو (واصِلةٍ) و(أواصِلَ)...[، كان اجتماعُ الواو مع الضمّة يُبيح ذلك ويُجيزه من غير وجوبه، حَطًّا لدرجة الفرع عن الأصل.

وقال ابن عصفور مفصلا في تعليل هذا القلب: الواو " إن كانت وحدها فلا يخلو من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة. فإن كانت مكسورة أو مضمومة جاز أن تُبدِل منها همزةً، فتقول في (وُعِدَ) : أُعِدَ، وفي (وُقِّتَتْ): أُقِّتَتْ، وفي (وِسادة): إسادة، وفي (وِعاء): إعاء. وقد قُرئ: (ثُمَّ استَخرَجَها مِن إعاءِ أَخِيهِ). وكذلك تَفعل بكلِّ واوٍ تقع أوَّلًا مكسورةً أو مضمومة. وإنَّما فعلتَ ذلك، لثقل الضَّمَّة والكسرة في الواو. وذلك أنَّ الضَّمَّة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء. فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع واوان. وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو. فكما أنَّ اجتماع الواوين، والياء والواو، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمَّة، والواو والكسرة"(الممتع 221/1)

وذكر ابن عصفور أن الواو المفتوحة لا تقلب همزة إلا في بضع كلمات سمع فيها الهمز عن العرب فقال: " إنْ كانت مفتوحةً لم تُهمز إلَّا حيثُ سُمِعَ؛ لأنَّ الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقَل الألف والواو, في نحو: عاوَدَ، وأمثاله فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة. والذي سُمِع من ذلك: أَجَمَ في (وَجَمَ)، وامرأة أَناةٌ وأصله (وناةٌ) من الوُنِيّ وهو الفُتور، وأَحَدٌ في (وَحَدٍ)، وأسماءُ في (وَسماءَ) "(الممتع 221/1).

يتَّضح من كلام المتقدِّمين أنَّهم ينظرون إلى اجتماع واوين ومجيء الواو المضمومة بتفسيرٍ صوتيّ واحدٍ، وهو الثقل الناشئ من التماثل بين الصَّوتين، غير أنَّ هذا يعكس لنا فكرة النحاة العرب عن استقلال المصوتات، وهي فكرة خاطئة كان لها أثر في اضطراب التنظيم الصوتيّ.

إنَّ قول المتقدِّمين بوجود ثقلٍ من اجتماع صوتين متشابهين أو مختلفين أمر تقرّه الدراسات الصوتيَّة الحديثة، فقد ذكر هنري فليش "كراهة النطق بالصوامت الضَّعيفة - الواو والياء- مشكَّلة بمصوتات من جنسها، فلا تُنطَق الواو مع الضمَّة ولا الياء مع الكسرة، كما لا تُنطق الواو مع الكسرة".

إنَّ ثقل التماثل والتنافر يؤدي إلى سقوط الواو والياء، لهذا يمكن القول إنَّ ما حصل في التحقيق الجائز للهمزة في هذه الألفاظ هو سقوط الجزء الأوَّل للمزدوج الصاعد الذي تشكَّل من متماثلين (وـُ)، أو من مختلفين (وِ)، فهو "لا يُستساغ في بداية الكلمة، وبخاصَّة إذا ولي المزدوج حركة من جنسه كالضمَّة في إثر واو، والكسرة في إثر الياء، وكذلك الكسرة في إثر الواو على ما وصفه القدماء" (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:79). أي:

/ وِـ x ُـ/ج ـُه / / ـُ/ج ـُه/ هذا الإسقاط للواو جعل المقطع يبدأ بحركة وهو ما لم تعرفه العربيَّة، لهذا اجتُلِبت الهمزة، فصار: /ء ـُ/ج ـُه/

إنَّ هذا التتابع الحركيَّ يُضعف في رأي الدكتور عبد الصبور شاهين تركيب عناصر الكلام، ولهذا يرى أنَّ ما يحدث في البنية اللغويَّة من تغيُّرات هي ردّة فعل على هذا التتابع الحركيّ، أو هروب من كراهته (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:79)

وردَّ الدكتور شاهين وجود الهمزة في مثل (أُجوه) إلى الاتجاه العام الذي ذكرناه له، وهو كراهة أن تبدأ الكلمة بحركة، وإنَّ بعض اللهجات كهُذيل ذهبت إلى تطبيق هذه الكراهة إلى أبعد ما يمكن (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث:79)

إنَّ قول الدكتور شاهين هذا يعني اجتراح صورة مقطعية غير مستساغة في نظر الدكتور جواد كاظم عناد؛ لأنَّها تعني أنَّ كلمة مثل (وُجوه) بدأت بحركة، وأنّ تشكيلها هو (ـُ/ ج ـُه). والذي حدث هو سقوط الضمّة الأولى التي ظهر بها كراهة البدء بحركة، واجتُلِبت الهمزة مشكَّلة بالضمَّة الثَّانية، هكذا: (ء ـُ/ ج ـُه)

ويرى الدكتور عناد أنَّ هذا الرأي يتعارض مع المبدأ العام للعربيَّة، وهو أنَّه لا يُبدَأ بحركة؛ فقد نطقت شريحة واسعة من العرب بالواو لا بالهمزة، وهذا يُؤَدي بنظر الدكتور عناد إلى تصور أنَّ الكراهة ذات مستويين: أحدهما، يمتنع فيه البدء بالحركة مطلقًا، والآخر، يجوز فيه البدء على كره (المزدوج في العربية:62-63)

وردَّ الدكتور عناد ما وصفه بالاضطراب إلى النظرة التي ترى الواو في مثل (وُجوه) أنَّها حركة، والحقيقة عنده أنَّ سلوك الواو هنا سلوك أيِّ صامت آخر، وهو سلوك أبعده عن صفته الحركيَّة، لهذا يرى أنَّ الكراهة التي ذُكرت هنا أمرًا منتفيًا، وأنَّ القول فيها هي نتاج صناعة النحويين(المزدوج في العربية:62-63).

إنَّ حكم الدكتور شاهين أنَّ الواو ينماز بخصِّيصة الحركة هو دعوى نادت بها الدراسات الصوتية الحديثة، التي بيَّنت أنَّ الواو غير المدِّيَّة تكوَّنت في موضع ولادة الضمّة والواو المدِّيَّة، ويؤدي الاحتكاك الناشئ منه إلى ولادة الواو غير المدِّيَّة، والاحتكاك هو خاصَّة للصوامت كما هو معروف، غير أنَّ دارسي الأصوات أطلقوا عليه نصف صائت للتعبير عن العلاقة القائمة بينه وبين الضمَّة في الصفة والمخرج (أبحاث في أصوات العربية:8)، وهذا يعني أنَّ الواو غير المدِّيَّة تختلف عن الصوامت كما تختلف عن الحركة الخالصة (الضمَّة)، ولهذا سُمِّيت (نصف صائت)، أو(نصف صامت)، وهو تعبير عن العلاقة القائمة في الصفة والمخرج بين الواو وبين ما هو منه من الصوائت (أبحاث في أصوات العربية:8)، "فالواو والياء ينمازان بانفتاح كبير جدًا يقربهما من الحركات حيث الانفتاح تام، لذلك يُعدُّ كلاهما نصف صائت، نصف حرف أو نصف حركة". ولهذا ذهب برجشتراسر إلى عدِّ الواو من الصوائت، فيقول: "فإنَّا نرى نطق الواو والياء أو بالأحرى أوضاع أعضاء النطق الخاصَّة بنطقهما مطابق تلك الخاصَّة بنطق الضمَّة والكسرة مطابقة تامَّة، فنعد الواو والياء بين الحركات، أو الحروف الصائتة (voyelles)، لا بين الحروف الصامتة" (التطور النحوي:46)

أنَّ هذا القول لا يعني أنَّ برجشتراسر لا يفرِّق بين الواو والضمَّة، فهو يقول: "غير أنَّا نثبت فرقًا بين الواو والضمَّة وبين الياء والكسرة من جهة بنية مقطع الكلمة؛ فإنَّ المقطع يتركَّب من حروف يؤثِّر على السمع أحدها أكثر من الآخر، وأشدَّها تأثيرًا نسمِّيه بمركز المقطع" (التطور النحوي:46). ويتَّضح من هذا النصِّ أنَّ برجشتراسر يشعر بالسمة الاحتكاكية للواو والياء؛ فهو يفرق بينهما من الجنبة الوظيفيَّة داخل مقطع الكلمة، ولهذا أطلق على الواو والياء: (شبهي الحركات) (التطور النحوي:46) هذا الوصف للواو

غير المدِّيَّة جعل الدكتور شاهين ينظر إلي الواو من الجنبة الحركيَّة لها، لا الجنبة الصّامتيَّة، ممَّا يعني أنَّ القول بتوالي حركات في مثل (وُجوه، وُجِدَ) لا يجانب الحقيقة.

وما يُثبِت قولنا هذا حالتا الاتحاد والانشطار التي تكلَّم عنها الدرس الصوتيُّ الحديث، فقد أشار إلى أنَّ الواو في الفعل (يدعو) مثلًا جاءت من الاتحاد بين نصف الصائت (الواو غير المدِّيَّة) والصائت القصير الذي قبلها، فأصل الفعل يدعو: (يَدْعُوُ)، مثل: (يَنْصُرُ)، وبعد أن سقطت الضمَّة للثقل حصل اتِّحاد بين الواو غير المدِّيَّة وبين الضمَّة السابقة لها، هكذا:

/ي ـَ د /ع ـُ/و ـُ/ x

/ي ـَ د /ع ـُو/

اتحاد /ـُو/

/ي ـَ د /ع ـُ/

وهذا يدلُّ على أنَّ الواو في مثل (وُجوه) هي حركة أيضًا؛ لأنَّ الواو في (يدعُوُ) وهي مشابهة إلى الواو وضمتها في (وُجوه) هي حركة، ولولا هذا التصور لما جاز القول بالاتِّحاد بين الواو والضمّة السابقة لها وتكوّن الضمَّة الطويلة التي هي عبارة عن ضمتين. ولمَّا كان هذا الحكم في حقِّ الواو في (يدعو) بعدِّه ضمتين جاز القول إنَّ الواو في (وُجوه) هي حركة أيضًا.

والأمر أيضًا في حالة الانشطار، فالفعل (يَدْعو) إذا دخلت عليه أداة نصب تحوَّل فيها الصائت الطويل (الواو) إلى صائت قصير ونصف صائت، وهي عكس الاتِّحاد، هكذا:

لن /ي ـَ د /ع ـُ/ + ـَ

انشطار /ـُ/ /ـُو/

لن /ي ـَ د /ع ـُ/و ـَ/

فانشطار الضمَّة الطويلة (الواو) إلى حركتين يدلُّ أنَّ الواو غير المدِّيَّة حركة؛ لأنّ الواو كانت تتشكَّل منها قبل الانشطار، أي إنَّه الجزء الآخر من تكوينها. وهذا كلَّه يصبُّ في توجه الدكتور شاهين الذي عدّ المقطع الأوَّل من (وُجوه) توالي حركات.

أمَّا الدكتور ضاحي عبد الباقي فردَّ هذه التغيُّر إلى توهُّم من نطقها همزة، فالواو أصلها همزة، وأنَّ غيره نطقها واوًا تخفُّفًا؛ فلذلك نطقها هو بالهمز، ويُعَدُّ صنيعه هذا من باب الحذلقة. وهذا التفسير ليس مقنعًا؛ لأنَّه يفترض أنَّ الذين همزوا لم يكونوا يستعملون هذه الألفاظ حتى سمعوها مهموزة من غيرهم.

هذا بالنسبة إلى الواو المضمومة في مثل (وُجوه)، أمَّا بالنسبة إلى الواو المكسورة في مثل (وِعاء) فإنَّ قول سيبويه إنَّ "ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولًا؛ كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل في (يَيجل، وسَيِّدٍ) وأشباه ذلك، فمن ذلك قولهم: (إِسادَةٌ، وإِعاءٌ) يكشف أنَّ المتقدِّمين ساوَوا في الثقل بين نطق الواو المضمومة ونطق الواو المكسور في بداية الكلمة، يقول ابن جنيّ: "المكسورة في هذا محمولة على حكم المضمومة؛ لأنَّ الكسرة مستثقلة في الواو

كما أنَّ الضمَّة فيها كذلك". غير أنَّ حالات همز الواو المكسورة وإن كَثُرَ فهو أضعف في القياس من همز الواو المضمومة وأقلُّ في الإستعمال - شرح المفصل لابن يعيش:358/5)؛ لأنَّ التنافر ينماز عن التماثل بشيء من التنويع الموسيقيّ الناتج عن اختلاف الجروس الحركيَّة، وهذا الأمر لا يُنفي ثقل النطق عند بعض العرب للواو المكسورة، فالعرب تكره أن تنطق الواو المكسورة. لهذا يمكن القول إنَّ ما حصل للواو المضمومة حصل للواو المكسورة، وهو حذف الواو واجتلاب الهمزة لتصحيح المقطع؛ فليس من عادة العربيَّة الابتداء بحركة، أي:

/ و ِ/ع ً/ء/

/ ِ/ ع ً/ء/

/ء ِ/ ع ً/ء/

ومن الواضح أنَّ هذه الواو المبدَّلة ليست سواء في أحوال إبدالها، فأمثلة إبدال الواو المضمومة والمكسورة أكثر من المفتوحة، وقد أشار سيبويه إلى ذلك، فقال: "وقالوا (أحدٌ) وأصله (وَحَدٌ)، لأنه (واحد)، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضًا لما يدخلها من الحذف والبدل. وليس ذلك مطَّرداً في المفتوحة". أمَّا ابن جنيّ فجعلها من الشواذّ

إنَّ ما يمكن أن يُقال إنَّ علَّة هذا الإبدال هو طلب المخالفة؛ فالضمَّة والكسرة حركتان مرتفعتان؛ واللسان معهما يرتفع إلى أعلى مدى في تجويف الفم، وفي هذا ثقل، أمَّا الفتحة فهي منخفضة، أي إنَّ اللسان يهبط إلى أدنى مستوى في تجويف الفم؛ لهذا تظهر الواو معها، ولأجله تبقى الفتحة أنسب إلى الواو من الضمّة والكسرة وماعدا ذلك فإنَّ المنهج العام للمخالفة بين عنصري المزدوج هو التضحية بشبه الحركة

الثامنة: تقلب الواو الساكنة همزة في بضع ألفاظ شذوذا.

ذكر أصحاب المعجمات طائفة من الألفاظ قلبت فيها الواو قلبا شاذا لأجل الازدواج الصوتي تارة كما في قولهم: مأزور غير مأجور؛ فلمّا قابَلوا المَوْزور بالمأجور قلَبوا الواوَ همزَة ليأتلفَ اللّفظان ويزدَوِجَا. وَفِي الحَدِيث: (ارْجِعْن مَأْزُورات غيرَ مَأْجُورَات) أصله موزورات فهمز أو لأجل التخفيف تارة أخرىن فقد ذكر ابن جنيّ أنَّ الهمز الشاذ هو "أن ترتجل همزًا لا أصل له، ولا قياس يعضده". فقد أُبدِلت الهمزة من الواو في غير المواضع المتقدِّمة إبدالًا غير مطَّرد لا يقاس عليه اتفاقًا في كلمات مسموعة لا تَتَجاوز ومنها ما في قول الشاعر:

أَحَبُّ المُؤقِدِينَ إِليَّ مُؤسَى وجَعْدةُ إذ أَضاءَهما الوَقُودُ

بهمز واو الموقِدين وموسى (شرح الشافية للرضي:206/3). وقُرِئ (بِالسُّؤْقِ وَالأَعْنَاقِ) مهموزاً قوله تعالى {رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ} [ص : 33]. وعلَّل ابن جنيّ هذا فقال: "لأنَّهما جاورتا ضمّة الميم قبلهما، فصارت الضمَّة كأنَّها فيهما، والواو إذا انضمت ضمًّا لازمًا فهمزها جائز، نحو: (أُقِّتَت) في (وُقِّتت)، و(أجوه) في (وجوه)، ونظائر ذلك كثيرة" (المحتسب:48/1.)

وردَّ الدكتور شاهين كلام ابن جنيّ، إذ قال: "ويُؤخَذُ على كلام ابن جنيّ هذا أنَّ الواو التي هُمِزت لتحركها بحركة ما قبلها كان ينبغي أن تبقى لها الحركة بعد الهمز فتنطق (مؤُسى) كما قيل (ولا الضألين)، و(الجأَنّ)، ولكنَّها كما رأينا سقطت". على أنَّ الشيخ قد فسَّر الهمز هنا بالنبر الذي يرى أنَّه ما تعوَّدت عليه بعض ألسنة بني أسد.

ورأى الباحث كاظم عجيل " أنَّ من الأجدر للدكتور شاهين أن يقول إنَّ الحقيقة الصوتيَّة لا ترضى بوجود ضمَّة على الميم في مثل (مُؤْسَى)؛ لأنّها متحركة بالحركة الطويلة (الواو)، وكذلك الميم في (الْمُؤْقِدِيْنِ)، وليس هناك من ضمَّة عليها كما يذكر المتقدمون، ولهذا نقول إنَّ قول المتقدِّمين هذا لا تعضده الحقيقة الصوتيَّة"(أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي 127.)

أي إنَّ تغيُّر الواو إلى همز في الأمثلة السابقة إنّما مردّه إلى أنَّ العرب لا تستسيغ المقاطع المفتوحة، وما حصل لـ(السُّؤقِ، والْمُؤْقِدِيْنِ، ومُؤْسَى) وغيرها من هذه الأمثلة هو تحويل المقطع الطويل المفتوح إلى طويل مغلق بتقصير الحركة الطويلة واجتلاب همزة، هكذا: فلفظة (السّوق) مقاطعها ثلاثة هي (ء ـَ س /س ـُ /ق ـِ) وتبقى كذلك ثلاثة في (ء ـَ س /س ـُ ء/ق ـِ) عند نبر المقطع الثاني، وكذا الأمر نفسه في سائر الأمثلة التي همزت فيها الواو المديّة.

الخاتمة

في الوقت الذي أطبق فيه الصرفيون القدماء على مسألة المبادلة بين الواو والهمزة وأن تلك المبادلة إنما تحصل تخفيفا تارة أو فرارا من توالي الأمثال تارة أخرى أو يكون ذلك عرفا لهجيا سائدا في قبيلة دون أخرى نجد المحدثين يرفضون القول بهذا التبادل الصوتي بين الواو والهمزة لعدم وجود المناسبة الطبيعية بينهما ، إذ رفض المحدثون جميعا المقدمة التي انطلق منها القدماء وهي مسألة قلب الواو همزة لعدم المناسبة الصوتية بين الهمزة والواو تلك المناسبة التي تسوغ حصول التعاقب والاستبدال بين الأصوات ولذا نحا المحدثون في تعليلهم تحقيق الهمزة في اللفاظ التي قيل إن الواو قلبت همزة فيها منحى جديدا قائما على حذف الواو من بنية الكلمة واجتلاب الهمزة عوضا عنه، وهذا التوجيه جاء شاملا الأنماط الصوتية كلها التي فرّقها القدماء في قواعد صرفية مختلفة ومتعددة منها ما جاء في أسماء الفاعلين ومنها ما جاء في صيغ منتهى الجموع أو في صيغ تطرف الواو بعد الف زائده وغيرها من الأنماط. وعلى الرغم من ذلك نلحظ التباين والتفاوت في تعليلات المحدثين أيضا على النحو الذي فصله البحث.

المصادر والمراجع

1. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1984). ارتشاف الضرب من لسان العرب (مصطفى أحمد النماس، محقق). مطبعة النسر الذهبي.
2. ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. (1939). أسرار العربية (محمد بهجت البيطار، محقق). دمشق.

3. ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية.
4. ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد. (د.ت). النشر في القراءات العشر (محمد الضباع، محقق).
5. ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر. (1995). الشافية في علم التصريف (حسن أحمد العثم، محقق). مكة.
6. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. (1987). الأصول في النحو (عبد الحسين الفتلي، محقق). مؤسسة الرسالة.
7. ابن الفارس، أحمد بن فارس. (1979). معجم مقاييس اللغة (عبد السلام هارون، محقق).
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954). سر صناعة الإعراب (مصطفى السقا وآخرون، محققون). مطبعة الحلبي.
9. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954). المنصف شرح تصريف المازني.
10. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1969). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (علي النجدي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، محققون).
11. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). الخصائص (ط4). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
12. ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1996). الممتع الكبير في التصريف. مكتبة لبنان.
13. ابن منظور، محمد بن مكرم. (د.ت). لسان العرب. دار صادر.
14. ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001). شرح المفصل (إميل بديع يعقوب، مقدم). دار الكتب العلمية.
15. الأزهري، محمد بن أحمد. (1991). معاني القراءات. مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود.
16. أنيس، إبراهيم. (1975). الأصوات اللغوية. مكتبة الأنجلو مصرية.
17. أيوب، عبد الرحمن. (1963). أصوات اللغة. القاهرة.
18. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1975). شرح شافية ابن الحاجب (محمد نور الحسن وآخرون، محققون). دار الكتب العلمية.
19. البكوش، الطيب. (1973). التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (صالح القرمادي، مقدم). تونس.
20. بشر، محمد كمال. (1971). علم اللغة العام: قسم الأصوات. دار المعارف.
21. الهنساوي، حسام. (2004). علم الأصوات.
22. بوعجيلة، آمال الصيد. (2008). التقاء الساكنين في العربية. لبنان.
23. التميمي، أبو بكر أحمد بن موسى (ابن مجاهد). (1400هـ). السبعة في القراءات (شوقي ضيف، محقق، ط2). دار المعارف.

24. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (أحمد عبد الغفور، محقق). بيروت.
25. حسان، تمام. (1979). مناهج البحث في اللغة. المغرب.
26. حسان، فدوى محمد. (2011). أثر الانسجام الصوتي في البنية العربية في القرآن الكريم. الأردن.
27. حجازي، محمود فهمي. (1978). مدخل إلى علم اللغة. القاهرة.
28. الحمد، غانم قدوري. (2002). المدخل إلى علم أصوات العربية.
29. حسنين، صلاح الدين صالح. (1993). الهمزة دراسة صوتية تاريخية. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (9).
30. الخوام، رياض بن حسن. (2001). الألف والهمزة بين القدماء والمحدثين. بيروت.
31. الخوارزمي، قاسم بن الحسين. (1990). شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير (العثيمين، محقق).
32. الراجحي، عبده. (1996). اللهجات العربية في القراءات القرآنية.
33. الزمخشري، محمود بن عمر. (1407هـ). الكشاف عن غوامض التنزيل. بيروت.
34. الزمخشري، محمود بن عمر. (د.ت). المفصل. دار الجيل.
35. السعران، محمود. (د.ت). علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي. دار النهضة للطباعة والنشر.
36. سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب (عبد السلام محمد هارون، محقق، ط3). مكتبة الخانجي.
37. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1998). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. بيروت.
38. الشايب، فوزي. (2004). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. الأردن.
39. شاهين، عبد الصبور. (1980). المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي. مؤسسة الرسالة.
40. شاهين، عبد الصبور. (1982). التطور النحوي للغة العربية (ترجمة عن برجستراسر). مكتبة الخانجي.
41. شاهين، عبد الصبور. (1987). أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (ط1). مكتبة الخانجي.
42. شاهين، عبد الصبور. (د.ت). القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. القاهرة.
43. شعبان، صلاح. (2016). الإعلال والإبدال في الكلمة العربية.
44. الشمسان، أبو أوس إبراهيم. (2002). الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني. حوليات كلية الآداب جامعة الملك سعود، (22).
45. طربية، أدما. (2005). الإبدال معجم ودراسة. مكتبة لبنان.
46. عبابنة، يحيى. (1999). الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة: دراسة في القراءات القرآنية. مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، 14 (5).

47. عبابنة، يحيى. (2000). دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية. دار الشروق.
48. عبد التواب، رمضان. (1977). فقه اللغات السامية (ترجمة عن كارل بروكلمان). الرياض.
49. عبد التواب، رمضان. (1983). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه. القاهرة.
50. عبد التواب، رمضان. (1983). فصول في فقه العربية. مكتبة الخانجي.
51. عبده، داود. (2001). دراسات في علم أصوات العربية. عمان.
52. عبود، صباح عطيوي. (1998). التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد.
53. العاني، سلمان. (1983). التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فنولوجيا العربية (ياسر الملاح، مترجم؛ محمود غالي، مراجع). جدة.
54. عمايرة، إسماعيل أحمد. (2003). دراسات لغوية مقارنة. الأردن.
55. عمر، أحمد مختار. (2004). دراسة الصوت اللغوي. القاهرة.
56. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (1965). الحجة في علل القراءات السبع (علي النجدي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، محققون).
57. الفرزدق، همام بن غالب. (1987). ديوان الفرزدق (علي فاعور، شارح). بيروت.
58. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1980). كتاب العين (مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، محققون). دار الرشيد للنشر.
59. فليش، هنري. (1966). العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد (عبد الصبور شاهين، مترجم). المطبعة الكاثوليكية.
60. فليش، هنري. (د.ت). التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني (عبد الصبور شاهين، مترجم ومحقق). مجلة المجمع العلمي بالقاهرة.
61. القيسي، مكي بن أبي طالب. (1974). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (محي الدين رمضان، محقق). دمشق.
62. كانتينو، جان. (1966). دروس في علم أصوات العربية (صالح القرمادي، مترجم).
63. المطلبي، غالب فاضل. (1948). في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد. بغداد.
64. نذير بيري، عادل. (2009). التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث. ديوان الوقف السني.
65. النعيمي، حسام سعيد. (1980). الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. بغداد.
66. النعيمي، حسام سعيد. (1988). أبحاث في أصوات العربية. بغداد.
67. النعيمي، حسام سعيد. (1989). أصوات العربية بين التحول والثبات. جامعة بغداد.
68. وافي، علي عبد الواحد. (1972). علم اللغة. القاهرة.